

التقرير السنوي 2010



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)



صاحب سمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)



سمو الشيخ
ناصر المحمد الأحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)



المحتويات

- مجلس الإدارة 5
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 7
- إدارة بنك الخليج 11
- البيانات المالية 13
- قائمة الفروع 37

الفرع الرئيسي:

شارع مبارك الكبير، صندوق البريد 3200، صفاة 13032 الكويت، تلفون: 22449501

www.e-gulfbank.com



مجلس الإدارة

- علي عبد الرحمن الرشيد البدر رئيس مجلس الإدارة
- محمود عبد الخالق عبد الله النوري نائب رئيس مجلس الإدارة
- طارق عبد العزيز سلطان العيسى عضو مجلس إدارة
- د. علي حسين حسن عبد الله عضو مجلس إدارة
- علي مراد يوسف بهبهاني عضو مجلس إدارة
- عمر حمد يوسف العيسى القناعي عضو مجلس إدارة
- عمر قتيبة يوسف الغانم عضو مجلس إدارة
- فاروق علي أكبر عبد الله بستكي عضو مجلس إدارة
- د. يوسف سيد حسن سيد علي الزلزلة عضو مجلس إدارة





علي عبدالرحمن الرشيد البدر
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مقدمة

مخصصات احترازية إضافية للقروض بمبلغ يزيد عن 30 مليون دينار تحسباً لأية أحداث وتطورات مستقبلية، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البنك، مما يعني أن البنك يتمتع الآن بوضع ممتاز يساند توسعه ونموه المستقبلي المرتقب. وبذلك بلغ صافي الربح للسنة 19 مليون دينار بالمقارنة مع الخسارة البالغة 28 مليون دينار لعام 2009.

وبالتوازي مع ذلك، استمر بنك الخليج في حصد العديد من الجوائز المرموقة في مجال التميز المصرفي العام تؤهله وتعمده للتميز في مختلف الأعمال المصرفية، ومن ضمنها: جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد" من مجلة آريبيان بيزنس، وجائزة "أفضل حملة علاقات عامة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، وجائزة "أفضل برنامج ولاء"، وجائزة "أفضل مركز لخدمة العملاء" من مجلة بانكر ميدل إيست، وجائزة "سي تي للأداء المتميز" لإنجازاته في مجال المدفوعات الإلكترونية الدولية، وجائزة "شهادة الجودة" من جي بي مورغان تقديراً لتميزه التشغيلي.

كما طرح البنك هويته الجديدة تحت شعار "معكم نستمر"، والتي تركز على التزامنا المستمر بتقديم خدمات مبتكرة تتطوي على قيمة مضافة لعملائنا. وتعتبر الهوية الجديدة تطويراً لما كانت عليه من قبل، وتعكس التزام البنك بتقديم أعلى مستويات الشفافية لعملائنا، والمشورة السليمة، بالإضافة إلى فهم أكبر لمتطلبات واهتمامات العملاء.

لقد جاء أداؤنا القوي لعام 2010 كنتيجة مباشرة للعمل الجاد والجهود الدؤوبة التي بذلها موظفوننا، والتي عززها تعاون مساهميننا ورضاء عملائنا، وكذلك إعادة التركيز على طاقاتنا وأنشطتنا المصرفية الأساسية كبنك محلي للخدمات المصرفية للأفراد والشركات، إضافة إلى إستراتيجيتنا التي تركز على إعادة توجيه أنشطة البنك وتكييفها بما يستجيب لاحتياجات السوق. وواصل بنك الخليج الاستثمار في موارده البشرية وتطويرها بهدف الارتقاء بالمعايير المهنية وتطبيق أفضل الممارسات، الأمر الذي يتيح لنا خدمة العملاء بشكل أفضل وتحقيق أعلى العوائد لمساهميننا بصورة مستمرة. وفي نوفمبر 2010، فاز بنك الخليج بجائزة "إحلال وتوطين الوظائف" من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول

يسرني بداية أن أهنئكم بمرور 50 عاماً على تأسيس بنك الخليج وهي ذكرى تصادفت مع ذكرى العيد الوطني الخمسين لبلادنا وعيد التحرير العشرين وذكرى مرور خمس سنوات على تبوء صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح منصب الإمارة، ونتطلع قدماً إلى خمسين عاماً ثانية تعزز تقدم بلادنا واستقرارها واقتصادها ورفاهية مواطنيها بإذن الله.

استعراض الأداء لعام 2010

سجل البنك في العام الماضي أداءً إيجابياً وملفتاً. وأود أن أسلط الضوء على بعض النتائج الرئيسية والعلامات البارزة التي حققها بنك الخليج خلال العام. فقد أتاحت تلك النجاحات لمصرفكم إعادة التأكيد على مركزه القوي بين البنوك المحلية، وإظهار علاقة مصرفنا الوثيقة والمتنامية مع مؤسسات الاقتصاد الوطني والمجتمع.

أهم التطورات في عام 2010

حقق بنك الخليج في عام 2010 إيرادات تشغيلية قوية بمبلغ 135 مليون دينار (ومن ضمنها بنود غير متكررة تبلغ 40 مليون دينار)، وذلك بالمقارنة مع 83 مليون دينار تم تحقيقها في عام 2009، ويتضمن ذلك نمواً بمعدل 7% في إيرادات الرسوم والعمولات، وتحسناً في هوامش الفائدة. وتعكس هذه النتائج التحسن المستمر في أداء البنك وعملياته، والزخم الاقتصادي المتزايد والمصاحب لتنفيذ الخطة التنموية الخمسية الجديدة. وعلى صعيد مواز، ارتفع معدل كفاية رأس المال لدى البنك لعام 2010 بدرجة ملحوظة إلى 17.6% مقارنةً بمستواه البالغ 15.9% في عام 2009.

وقام البنك، التزاماً منه بسياسته التحوطية، باحتجاز الجزء الأكبر من الأرباح التشغيلية لزيادة المخصصات المحددة وتكوين مخصصات عامة إضافية للقروض. ففسي إطار سعيه إلى بناء ميزانية عمومية قوية، قام البنك بتجنيد

الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي رئيسي يعيد لبلادنا دورها التاريخي. وسيظل بنك الخليج ملتزماً بتحقيق أفضل قدر من العوائد لمساهميننا، والوصول إلى رضا عملائنا وفقاً لأعلى المعايير العالمية، بالتزامن مع التزامه بالابتكار والقيمة التنافسية في منتجاتنا. وسوف نواصل تفعيل أنشطتنا الأساسية، والمضي قدماً في سياستنا التي تركز على العميل، وذلك من خلال تحسين الارتقاء بعملياتنا وتقوية البنية التحتية لمصرفنا وتعزيزها.

وفي الختام

نتطلع، وبكل ثقة، إلى حقبة جديدة من النمو والتقدم لبنك الخليج، من خلال تبني الإستراتيجيات المبتكرة التي من شأنها تحقيق التحول النوعي لطبيعة ووضع عملياتنا. وأؤكد لكل من يدعمنا ويقف وراء نجاحنا أن ثقتهم في البنك هي في محلها، وأجدد التزام بنك الخليج بتحقيق الريادة في السوق. وبالنسبة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بَعْظِيم التقدير والامتنان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، وسعادة محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، على دعمهم المتواصل لمؤسسات بلادنا الاقتصادية ونهضتها وإرشاداتهم الحكيمة حولها.

علي عبدالرحمن الرشيد البدر
رئيس مجلس الإدارة

مجلس التعاون الخليجي للعام السادس على التوالي. وتأتي هذه الجائزة تقديرًا للنجاح المتميز في تدريب وتطوير القوى العاملة الوطنية، وتحقيق واحدة من أعلى نسب تشغيل الكويتيين في القطاع الخاص. ويعتبر بنك الخليج أول بنك يحقق هذه النسبة المرتفعة.

المضي قدماً إلى الأمام

يتمتع بنك الخليج بقاعدة صلبة تتيح له تحقيق أهدافه. ويعكس أداءنا مدى قدرتنا على إحراز المزيد من النجاح، حيث نتوقع مزيداً من التحسن في نسبة القروض غير المنتظمة في البنك خلال هذا العام. كما تشهد نسبة التغطية تحسناً ملحوظاً بصرف النظر عن نسبة الديون المتعثرة. وتتضمن خطتنا بناء ميزانية عمومية "متينة" تركز على تطوير ورفع كفاءة أوجه النشاط الأساسية للبنك، وخلق مجالات جديدة للأعمال ضمن ذلك الإطار. ويعتزم البنك وضع خطة عمل تنموية جديدة خلال الربع الثالث من عام 2011، تغطي الثلاث سنوات القادمة وترتكز بصورة أساسية على النمو المتواصل والمتوازن.

ونتطلع في نفس الوقت إلى مساهمة بنك الخليج بشكل متزايد في تمويل تنفيذ مشاريع خطط التنمية الطموحة التي أقرتها الدولة بما يحقق أهدافها في رفع مستوى معيشة المواطنين ودورهم في تملك وإدارة المشروعات التنموية والخدمية القائمة والجديدة بما يعزز قدرة اقتصادنا ويساهم في تحقيق رؤية مستقبل

البنك الفائز بعدة جوائز



- جائزة أفضل موقع إلكتروني يستجيب لمتطلبات العملاء



- جائزة توظيف وإحلال الوظائف لعام 2010



- جائزة أفضل جهة توظيف



- جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الشخصية في الكويت



- جائزة الأداء المتميز في المدفوعات الدولية من سيتي بنك



- جائزة شهادة الجودة "جي بي مورغان" تقديراً لعملياته التشغيلية المتميزة



- جائزة أفضل حملة علاقات عامة



- جائزة أفضل مركز اتصال وخدمة عملاء



- جائزة أفضل منتج جديد



- جائزة أفضل برنامج ولاء



إدارة بنك الخليج

«لقد أعدنا تعريف رؤيتنا، إننا نسعى للسيطرة محلياً على قطاعي الأعمال المصرفية التجارية والفردية، وبالتالي تحقيق هدفنا، المتمثل في تقديم أفضل الخدمات المالية التي تسهم في رفاهية وتطور مجتمعنا. هذه الرؤية ستكون بمثابة البوصلة وسترشدنا في توجيه قراراتنا وأعمالنا في المستقبل».

ك
م

ميشال العقاد

رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي

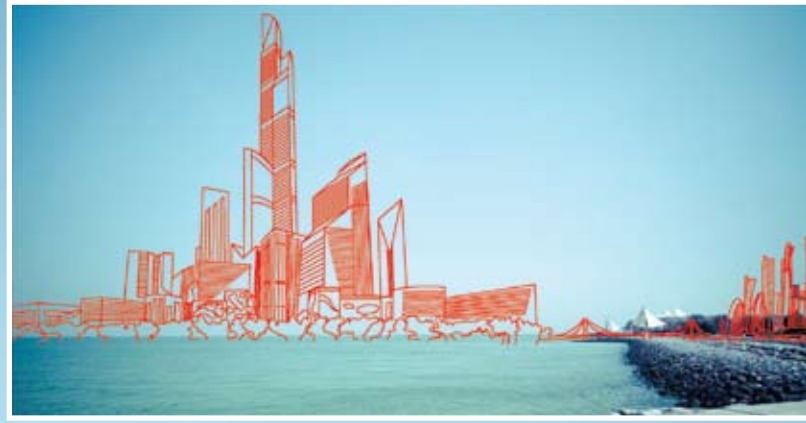


من اليسار إلى اليمين جلوساً:

فوزي الثنيان - مدير عام شؤون مجلس الإدارة، علي الرشيد البدر - رئيس مجلس إدارة البنك، وميشال العقاد - رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي

الصف الخلفي من اليسار إلى اليمين:

مارك ماجناكا - رئيس التسويق، علي شلبي - مدير عام الخدمات المصرفية الفردية، عبداللطيف الحمد - مدير عام الخدمات المصرفية للشركات، جرانت جاكسون - مدير عام الخزينة، خالد المطوع - مدير عام الأعمال المصرفية الدولية، كارلوس روبيرو - الرئيس التنفيذي للإدارة المالية، سرور السامرائي - مدير عام إدارة الموارد البشرية، حاتم بدر - مدير عام الإدارة القانونية، سليم الشيخ - رئيس مدراء المخاطر.



البيانات المالية

- 14 • تحليل بيان الدخل
- 15 • تحليل الميزانية العمومية
- 16 • إدارة وتوزيع رأس المال
- 18 • إدارة المخاطر

تحليل بيان الدخل

2009	2010	(مليون د.ك.)
89.6	103.4	صافي إيرادات الفوائد
41.1	78.7	إيرادات تشغيلية أخرى
130.7	182.1	إيرادات التشغيل
(47.6)	(46.8)	مصروفات التشغيل
83.1	135.3	أرباح التشغيل قبل المخصصات
(111.2)	(115.3)	المخصصات
(28.1)	20.0	أرباح التشغيل
-	(0.2)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(0.8)	مساهمة مؤسسة الكويت للتقديم العلمي/ضريبة دعم العمالة الوطنية/الزكاة
(28.1)	19.0	صافي الربح

أعلن بنك الخليج عن تحقيق ربح تشغيلي بمقدار 135.3 مليون د.ك. لعام 2010، مقارنةً بمبلغ 83.1 مليون د.ك. لعام 2009. وتضمنت أرباح التشغيل لعام 2010 بنوداً غير متكررة بلغ مجموعها 40 مليون د.ك.

وارتفع صافي إيرادات الفوائد، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن الهوامش، وفاعلية تعديلات سعر الفائدة (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 حول البيانات المالية) وبعض البنود غير المتكررة، والتي قابلها جزئياً ارتفاع الفوائد المعلقة على القروض غير المنتظمة.

وارتفعت إيرادات التشغيل الأخرى بمقدار 37.6 مليون د.ك.، مقارنةً بعام 2009، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى البنود غير المتكررة. وشهدت إيرادات الرسوم نمواً بنسبة 7% فوق المستوى المحقق في عام 2009.

إلا أنه في إطار السياسة المتحفظة لبنك الخليج، احتفظ البنك بالجزء الأكبر من أرباح التشغيل بهدف زيادة المخصصات المحددة وتجنب مخصصات عامة إضافية للقروض. وبذلك بلغ صافي الربح للسنة 19.0 مليون د.ك.، مقابل خسارة بلغت 28.1 مليون د.ك. في 2009.

تحليل الميزانية العمومية

31-Dec 2009	31-Dec 2010	بيانات مختارة من الميزانية العمومية (مليون د.ك.)
160.3	74.3	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل: ودائع لدى بنك الكويت المركزي
9.3	21.8	قروض وسلف للبنوك
3,265.8	3,181.4	قروض وسلف للعملاء
70.3	111.2	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
142.6	92.2	استثمارات في أوراق مالية
4,743.9	4,599.8	مجموع الموجودات
89.9	67.3	مبالغ مستحقة للبنوك
86.0	84.2	قروض مساندة
919.0	886.6	ودائع من المؤسسات المالية الأخرى
3,149.4	3,070.9	ودائع العملاء
4,336.1	4,189.1	مجموع المطلوبات
407.9	410.7	حقوق الملكية
4,743.9	4,599.8	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

انخفض مجموع الموجودات بمقدار 144 مليون د.ك.، أي بنسبة 3%، ليبليغ 4.6 بليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2010. وتم استخدام ما نسبته 69% من الميزانية العمومية في شكل قروض وسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2010، أي بمستويات مماثلة لعام 2009.

أما الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فقد ازدادت بمقدار 40.9 مليون د.ك. (أي بنسبة 58%).

وانخفض مجموع مطلوبات البنك بنسبة 3%، أي من 4.3 بليون د.ك. إلى 4.2 بليون د.ك. في عام 2010. ويتكون مجموع المطلوبات بصفة أساسية من ودائع من العملاء (73%) وودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (21%).

إدارة وتوزيع رأس المال

هيكل رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل مصادر رأس المال الرقابي لبنك الخليج («البنك») كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009.

مكونات رأس المال		
(بالمليون دينار كويتي)		
الفرق	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010
المشريحة (1) من رأس المال		
	250.8	250.8
رأس المال المدفوع	-	
الاحتياطيات	180.9	178.0
(2.9)		
الأرباح المحتفظ بها	(26.4)	(7.4)
19.0		
ناقصاً: أسهم الخزينة	(49.6)	(44.2)
5.4		
إجمالي المشريحة (1) المؤهلة من رأس المال	355.7	377.2
21.5		
المشريحة (2) من رأس المال		
	-	-
أرباح مرحلية محتفظ بها	-	
احتياطي إعادة تقييم الممتلكات (45%)	7.5	7.3
(0.2)		
احتياطي القيمة العادلة (45%)	16.0	7.8
(8.2)		
مخصصات عامة (1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية)	36.3	32.2
(4.1)		
قروض رأس المال المساند	77.4	67.3
(10.1)		
استقطاعات أخرى	-	-
-		
إجمالي المشريحة (2) المؤهلة من رأس المال	137.2	114.6
(22.6)		
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل (المشريحة (1) والمشريحة (2) من رأس المال)	492.9	491.8
(1.1)		

تم زيادة رأس مال المشريحة (1) المؤهلة بمبلغ 21.5 مليون دينار كويتي لتصبح 377.2 مليون دينار كويتي والتي تعكس الزيادة في الأرباح المرحلة والاحتياطيات.

تم تخفيض رأس مال المشريحة (2) المؤهلة لتصبح 114.6 مليون دينار كويتي نتيجة لتطبيق عامل الخصم المتراكم استناداً إلى قائمة استحقاق الديون المساندة والتخفيض في احتياطيات القيمة العادلة.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة بنك الخليج لكفاية رأس المال في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد رأس المال المطلوب حالياً ومستقبلياً على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات العمل والنمو المتوقع في التسهيلات والمتاجرة خارج الميزانية العمومية (وهذا يعني مخاطر السوق) والمصادر المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية في البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى أقسام العمل المختلفة ويتم استخدام اختبار التحمل لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للمشريحة (1) والمشريحة (2) من رأس المال.

يبين الجدول التالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب ونسب رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009.

الانكشاف لمخاطر الائتمان		(بالمليون دينار كويتي)
31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009	
2,578.2	2,907.1	موجودات مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية
(30.2)	(5.7)	ناقصاً: مخصصات عامة فائضة
2,548.0	2,901.4	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية
85.5	12.8	موجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق
169.9	178.7	انكشافات مرجحة بأوزان مخاطر التشغيل
2,803.4	3,092.9	إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر
متطلبات رأس المال		
مخاطر الائتمان		
0.0	0.0	بنود نقدية
0.7	1.8	مطالبات على دول
4.1	4.0	مطالبات على مؤسسات القطاع العام
18.6	17.4	مطالبات على البنوك
135.3	133.5	مطالبات على الشركات
68.8	68.9	الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية
26.9	45.5	انكشافات القروض المتأخرة
55.0	77.8	موجودات أخرى
309.4	348.9	رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية
(3.6)	(0.7)	ناقصاً مخصصات عامة فائضة (12%)
305.8	348.2	صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية (أ)
مخاطر السوق		
0.2	1.4	مخاطر مركز أسعار الفائدة
10.1	0.1	مخاطر تحويل العملات الأجنبية
10.3	1.5	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق (ب)
20.4	21.4	الرأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل (ج)
336.4	371.1	إجمالي رأس المال المطلوب (أ) + (ب) + (ج)
نسبة كفاية رأس المال (نسبة مئوية)		
13.45%	11.5%	نسبة الشريحة 1
17.54%	15.9%	إجمالي نسبة كفاية رأس المال

إن إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 2,805 مليون دينار كويتي وهو ما يتطلب توفر رأسمال رقابي (بنسبة 12%) بمبلغ 336 مليون دينار كويتي.

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى بنك الخليج (492 مليون دينار كويتي) لتحويله إلى معدل كفاية رأس المال بنسبة 17.54%.

إدارة المخاطر

لتعزيز برنامج إدارة المخاطر، فإن البنك في مرحلة متقدمة من اختيار برنامج إدارة المخاطر للمؤسسة لكي يغطي جميع نواحي إدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان:

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر حدوث الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر. يشرح الإيضاح 25 (أ) من البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطارها في إدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق في أن التحركات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار القطع الأجنبي وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية وأسعار الأسهم والسلع قد تؤدي إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محفظته الاستثمارية.

تشأ مخاطر السوق في البنك بصورة رئيسية من:

- عمليات المتاجرة بالعملة الأجنبية والمراكز الحرة لتحويلات العملات الأجنبية

- الموجودات المالية ذات الحساسية لأسعار الفائدة في دفتر المدوالة

يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بمراقبة ومتابعة مخاطر السوق لتحديد انكشاف البنك في ما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. تراقب مجموعة الاستثمار مخاطر سوق الأسهم في ما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم تحديد مركز وحدود المتاجرة الفردي لكل محفظة على أساس نوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل إدارة الخزينة ويتم مراجعتها دورياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جداً.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية في البنك صفقات القطاع الأجنبي نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تعهد جميع صفقات العملاء على أساس المساندة بشكل محدد. تقوم إدارة الخزينة بتعهد كمية محددة من صفقات تداول القطع الأجنبي الخاصة بالبنك وغالباً ما تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضاً بالعملة الإقليمية وبعض العملات الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر ضئيلة ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بتداول الإيرادات الثابتة أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات تداول أسعار الفائدة على الوفاء بمتطلبات التمويل لموجودات

نظرة عامة على رقابة إدارة المخاطر:

تتضمن جميع أنشطة البنك تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض درجات المخاطر. يقدم بنك الخليج مجموعة متنوعة من الخدمات المالية من خلال قطاعات التشغيل للأفراد والشركات والأعمال المصرفية للخزينة والأعمال المصرفية الدولية التي تعرض البنك لمختلف أنواع المخاطر والتي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

يسعى بنك الخليج إلى إعداد نظام فعال لإدارة المخاطر. تعتبر عملية تحديد وإدارة المخاطر أولوية قصوى وجزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ أنشطة البنك. صممت سياسات بنك الخليج لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر ووضع حدود المخاطر والأدوات الرقابية المناسبة والسيطرة على ومراقبة المخاطر والحدود الائتمانية بانتظام. وتقع مسؤولية المخاطر على عاتق جميع مستويات الإدارة ابتداء من مجلس الإدارة تنازلياً. ويعتبر كل مدير من المدراء مسؤولاً عن إدارة المخاطر في إدارته ويساعده في ذلك مستشارو المخاطر حيثما كان ذلك مناسباً.

إن القسمين الرئيسيين المسؤولين عن إدارة والإشراف على المخاطر في بنك الخليج هما قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يلعب كل من التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق دوراً جوهرياً بمراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن قسم إدارة المخاطر يقدم تقريره مباشرة إلى رئيس المدراء العامين ورئيس المدراء التنفيذيين.

تقدم مستندات سياسة إدارة المخاطر الذي تمت الموافقة عليها من اللجنة التنفيذية المعلومات اللازمة المتعلقة بفلسفة إدارة المخاطر وأهدافها والهيكل التنظيمي.

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن هيكل الموجودات / المطلوبات وهيكل التمويل في بنك الخليج. بناءً على المراجعة الشاملة لظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وأسعار الفائدة وتوقعات القطع الأجنبي وتعليمات المخاطر الداخلية في البنك.

تجتمع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهرياً لمراقبة ومراجعة جميع نواحي عمليات التسجيل الجوهرية للبنك والانكشافات الإستراتيجية المالية الرئيسية والتقيد بالنسب الداخلية والقانونية المطلوبة وإدارة رأس المال (بما في ذلك توزيعات رأس المال الداخلية) وهيكل الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر الميزانية العمومية وتركز المخاطر وأسعار التحويل وتحويل الأموال الداخلية والرقابة على حدود مخاطر التداول.

يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة وتعديلها عند الضرورة لكي تعكس التغيرات الحاصلة في الأسواق والمنتجات. وبعد الخسائر الاستثنائية على المنتجات المركبة وانخفاض قيمة الائتمان / المحفظة الاستثمارية الذي تكبده البنك في أكتوبر 2008، يجري الآن إجراء مراجعة شاملة لتحديد كافة عمليات التطوير الضرورية.

المخاطر بما في ذلك التأمين بأقل تكلفة ويحتفظ البنك بخطة الطوارئ لتدعيم عمليات البنك في حالة حدوث أية كوارث.

إن فلسفة البنك في السياسة الحالية لإدارة المخاطر التشغيلية تستند إلى الافتراض بتحديد المخاطر بسرعة قدر الإمكان. وهي مسئولية ملاك العملية. وعند التحديد تقوم إدارة المخاطر بالتعاون مع مالك العملية بتقييم المخاطر والقيام بمراقبتها بصورة منتظمة. يتم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية على أساس تأثير واحتمالية الحدوث. يخطط البنك لتطبيق برنامج إدارة المخاطر التشغيلية والذي سوف يسهل مراقبة وإعداد التقارير عن أحداث المخاطر التشغيلية ورفع هذه التقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية) :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التوافق أو الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج بنود الميزانية العمومية والتي تستحق أو يعاد تسعيرها في مدة محددة.

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بتقلبات أسعار الفائدة حيث أن الجزء الأكبر من إدارة البنك لمخاطر السوق في الدفتر المصرفي (مثال - غير المتداول) يتمثل في إدارة حساسية إيرادات الفوائد الخاصة بالبنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم استخدام العديد من الإجراءات من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لمراقبة والحد من مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة وذلك يشمل تحليلات الأوضاع وتحليلات فروقات سعر الفائدة وحدود القيمة السوقية. تتم مراجعة الأمور المحتملة المتعلقة بالأيام والخسائر دورياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وذلك لضمان التأكد من أنها تقع ضمن قدرة البنك على تحمل مخاطر أسعار الفائدة.

في الواقع أن تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة يعتبر محدوداً حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ومرتبطة بمعامل الخصم من بنك الكويت المركزي أو سعر الفائدة بين البنوك في الكويت (كيبور) أو سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بالدولار الأمريكي.

يتم إعادة تسعير معظم قروض البنك بالدينار الكويتي تلقائياً لكي تعبر عن التغيرات في معدلات الخصم، بينما لا يتم إعادة تسعير الودائع بالدينار الكويتي إلا عند الاستحقاق. وحيث إن الودائع تكون ذات فترة استحقاق أقصر كما يستحق أكثر من 50% من الودائع خلال 3 شهور، فإن مخاطر أسعار الفائدة تبقى عند الحد الأدنى لها.

اعتباراً من 30 مارس 2008، قام بنك الكويت المركزي بمراجعة قواعد القروض في ما يتعلق بالقروض الاستهلاكية والمقسطة. يتعين تثبيت سعر الفائدة على أية قروض ممنوحة بعد 30 مارس 2008 وذلك على مدار الخمسة سنين الأولى ويمكن بعد ذلك تعديلها بحد أقصى 2% بالزيادة أو النقص بعد مرور كل خمس سنوات. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وفقاً لهذا المقدار. يتم إعادة تسعير معظم القروض بالعملة الأجنبية حسب الاتفاق المبرم، بينما يتم إعادة تسعير الودائع بالعملة الأجنبية عند الاستحقاق.

العملة الأجنبية المحلية والدولية للبنك واستثمار أية فوائض. وكسياسة عامة فإن هذه المراكز لا تتضمن أية مخاطر أسعار عملة هامة. يتم القيام بصفقات معتدلة في أنشطة المتاجرة في أسواق المال والعملة الأجنبية والمحلية بين البنوك. وتعتبر مخاطر الفروقات ضئيلة جداً وتخضع مرة أخرى لتعليمات بنك الكويت المركزي الصارمة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضاً بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بالسيولة القانونية المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة في العملة المحلية.

يعتبر الدينار الكويتي العملة المستخدمة في البنك. ويتم إظهار جميع موجودات ومطلوبات البنك تقريباً إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدوداً.

مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة في عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العام التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج تاريخياً بالاحتفاظ برصيد ثابت من الموجودات السائلة والحفاظ على مستويات سيولة أعلى من الحد الأدنى الذي يحدده البنك المركزي. يشرح الإيضاح 25 (د) من البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطارها في إدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل :

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها أو الأخطاء والإغفالات وعدم الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. تتضمن هذه المخاطر حالات مخاطر التشغيل مثل مشاكل تقنية المعلومات والقصور في الهيكل التنظيمي والنقص في الأدوات الرقابية الداخلية والأخطاء البشرية والغش والتهديدات الخارجية. وتعتبر هذه المخاطر موجودة في جميع المؤسسات وتغطي سلسلة واسعة من الموضوعات. يقوم بنك الخليج بإدارة مخاطر التشغيل من خلال بيئة متكاملة من الأدوات الرقابية حيث يتم توثيق جميع الإجراءات والعمليات ويتم تجنب التعارض بين المصالح من خلال تحديد واضح للمهام، وتكون عملية التفويض مستقلة وتتم تسوية ومراقبة جميع الصفقات. ويلتزم المدراء في جميع أقسام البنك بوضع هيكل رقابة داخلي فعال لتخفيف مخاطر التشغيل والتقصير المالي.

تتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال قسم إدارة المخاطر. تقوم إدارة المخاطر بالموافقة على جميع سياسات وإجراءات البنك قبل الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. ويقوم قسم التدقيق الداخلي بمراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات من خلال برنامج مستقل لعمليات المراجعة الدورية مع العلم بأنه يوجد هناك عملية مراجعة شاملة وسنوية لأدوات الرقابة الداخلية والتي يتم القيام بها من قبل شركة محاسبة خارجية. تقوم لجنة التدقيق في البنك بمراجعة تقارير قسم التدقيق الداخلي وتقارير مراجعة الأدوات الرقابية ويتم إرسال نسخة من تقرير مراجعة الأدوات الرقابية إلى بنك الكويت المركزي. يتم أخذ عملية تخفيف

مخاطر حقوق المساهمين (المحفظة المصرفية) :

القيمة العادلة المتراكمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر. كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات لتمثل 50% من رأسمال البنك.

يعتبر البنك أن أدوات الأسهم المتاحة للبيع قد تعرضت للانخفاض في القيمة عند حدوث هبوط كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن تحديد الانخفاض الكبير أو المتواصل يتطلب أحكاماً هامة. تعتبر الإدارة الهبوط في القيمة بنسبة 30% من الاستثمار كهبوط كبير وانخفاض القيمة لمدة 12 شهراً كهبوط متواصل.

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسؤولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (مثال: غير المتداولة). ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الموجودات تحت عنوان «متاحة للبيع» وهذا يعني أن الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو حدوث تغيير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم تحقيق الموجودات ميدئياً بالقيمة العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر غير المحققة والناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الموجودات يتم تحويل تسويات

انكشافات المخاطر الائتمانية

المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول مخصص انخفاض القيمة المجمع للتسهيلات الائتمانية. إن سياسة البنك لحساب مخصصات انخفاض قيمة محددة تتوافق من جميع النواحي المادية مع متطلبات المخصص المحدد لبنك الكويت المركزي.

يوجد لدى البنك أيضاً وحدة معالجة ائتمانية متخصصة ومستقلة. تقدم وحدة المعالجة تقريرها بخصوص التقدم المحقق بخصوص كل حساب قرض غير فعال إلى لجنة المشاكل الائتمانية على أساس شهري وتقدم تقرير سير عمل شهري عن كل حساب إلى لجنة الإدارة الفرعية. إضافة إلى ذلك، تشارك الإدارة القانونية في البنك بشكل كامل في عملية المعالجة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند الضرورة.

يمكن تخفيف الانكشافات الائتمانية عن طريق استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية المعتمدة (انظر مناقشة «تخفيف المخاطر الائتمانية» أدناه).

تم تصميم عملية التصنيف الداخلية في بنك الخليج للتسهيلات الائتمانية لتبين الانكشافات التي تحتاج إلى تركيز الإدارة بناء على احتمالات التصغير والخسائر المحتملة. يشرح الإيضاح 25 (أ) من البيانات المالية عملية التصنيف الداخلية بالتفصيل.

يتم تطبيق هذا التصنيف على العلاقة الائتمانية بأكملها وليس فقط على بعض الصفقات أو الحسابات التي تتعرض للمشاكل. ويتم تصنيف القروض المعرضة للمشاكل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ويتم تقديم تقرير ربع سنوي يبين القروض التي يوجد فيها مشاكل.

تتم مراجعة جودة محفظة القروض وكفاية مخصصات القروض والدفعات المقدمة شهرياً من قبل لجنة التصنيف والمخصصات.

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لتعليمات بنك الكويت

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان :

في ما يلي جدول يبين ملخص إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) عام 2010 و2009. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي: خارج الميزانية العمومية) إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية قبل تسويات عامل التحويل الائتماني حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة التقصير من قبل الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)			إجمالي الانكشاف
معدل التغيير	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010	
(2.4)%	4,762.7	4,648.7	إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان
(4.8)%	1,649.7	1,570.9	إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان
(3.01)%	6,412.4	6,219.6	مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2010 هو 74.7% (2009: 74.3%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسمة بين الممول وغير الممول استناداً إلى مستوى المحفظة الاستثمارية مبيّن في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان :

إن متوسط الانكشاف للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009 مبيّن أدناه:

إن التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالتوسط) كما في 31 ديسمبر 2010:

2009			2010			(بالآلاف دينار كويتي)
المجموع	غير ممول	ممول	المجموع	غير ممول	ممول	
24,240	-	24,240	27,468	-	27,468	بنود نقدية
991,475	220,082	771,393	1,094,660	193,137	901,523	المطالبات على الدول
185,783	175,156	10,627	182,973	170,497	12,476	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
693,246	246,897	446,349	595,644	289,051	306,593	المطالبات على البنوك
2,751,649	1,210,639	1,541,010	2,099,659	792,223	1,307,436	المطالبات على الشركات
672,578	36,769	635,809	658,104	39,169	618,935	الانكشافات لمخاطر العملاء الأفراد
490,444	15,867	474,577	529,537	3,778	525,759	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,217,956	203,928	1,014,028	1,035,032	118,467	916,565	موجودات أخرى
7,027,371	2,109,338	4,918,033	6,223,077	1,606,322	4,616,755	

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2010 هو 74.2% (2009: 70.0%) من متوسط مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم

احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتباراً من 31 ديسمبر 2009 حتى 31 ديسمبر 2010 شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان :

في ما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والمجزأ وفقاً لمحفظه المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 - حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
				غرب أوروبا	الشرق الأوسط		
30,966	-	-	-	-	-	30,966	بنود نقدية
1,049,403	-	58,926	-	-	84,180	906,297	المطالبات على الدول
171,872	-	-	-	-	171,872	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
588,630	264	159,798	36,103	90,590	199,557	102,318	المطالبات على البنوك
2,224,431	34,006	20,619	8,699	27,494	30,229	2,103,384	المطالبات على الشركات
658,383	292	-	-	905	28	657,158	الانكشافات لمخاطر العملاء الأفراد
470,573	-	-	-	-	30,773	439,800	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,025,376	56,113	-	1,840	6	6,304	961,113	موجودات أخرى
6,219,634	90,675	239,343	46,642	118,995	522,943	5,201,036	
100.0%	1.5%	3.9%	0.7%	1.9%	8.4%	83.6%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009 - حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
				غرب أوروبا	الشرق الأوسط		
29,408	-	-	-	-	-	29,408	بنود نقدية
1,136,399	-	74,568	-	-	142,193	919,638	المطالبات على الدول
165,296	-	-	-	-	165,296	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
577,129	358	137,164	43,778	99,590	261,237	35,002	المطالبات على البنوك
2,116,471	45,167	27,497	-	56,543	55,563	1,931,701	المطالبات على الشركات
655,267	297	49	-	503	230	654,188	الانكشافات لمخاطر العملاء الأفراد
670,294	-	-	-	-	73,397	596,897	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,062,120	88,851	-	3,707	57	9,709	959,796	موجودات أخرى
6,412,384	134,673	239,278	47,485	156,693	707,625	5,126,630	
100.0%	2.2%	3.7%	0.7%	2.4%	11.1%	79.9%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

يتركز انكشاف البنك للمخاطر الائتمانية في الكويت: 5.20 بليون دينار كويتي (83.6% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2010 مقارنة بمبلغ 5.13 بليون دينار كويتي (79.9% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2009.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان:

في ما يلي تحليل متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعام 2010 و2009 وفقاً للمنطقة الجغرافية ومحفظة الانكشاف لمخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 (متوسط) - حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
				غرب أوروبا	الشرق الأوسط		
27,468	-	-	-	-	-	27,468	بنود نقدية
1,094,660	-	70,108	-	-	123,029	901,523	المطالبات على الدول
182,972	-	-	-	-	176,294	6,678	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
595,644	239	138,417	44,664	116,105	220,200	76,019	المطالبات على البنوك
2,099,659	38,511	24,998	2,011	19,763	48,852	1,965,524	المطالبات على الشركات
658,104	301	49	-	871	117	656,766	الانكشافات لمخاطر العملاء الأفراد
529,537	-	-	-	-	8,013	521,524	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,035,033	75,621	-	2,581	39	8,969	947,823	موجودات أخرى
6,223,077	114,672	233,572	49,256	136,778	585,474	5,103,325	
100.0%	1.8%	3.8%	0.8%	2.2%	9.4%	82.0%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009 (متوسط) - حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
				غرب أوروبا	الشرق الأوسط		
24,240	-	-	-	-	-	24,240	بنود نقدية
991,475	-	74,650	-	-	145,432	771,393	المطالبات على الدول
185,782	-	-	-	3,586	182,196	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
693,246	1,626	107,107	17,039	132,348	396,069	39,057	المطالبات على البنوك
2,751,650	57,001	56,473	71,777	59,269	371,607	2,135,523	المطالبات على الشركات
672,578	288	60	16	281	240	671,693	الانكشافات لمخاطر العملاء الأفراد
490,444	-	-	-	-	47,965	442,479	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,217,956	102,652	-	3,690	40	10,042	1,101,532	موجودات أخرى
7,027,371	161,567	238,290	92,522	195,524	1,153,551	5,185,917	
100.0%	2.3%	3.4%	1.3%	2.8%	16.4%	73.8%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

أقسام الانكشافات لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال:

في ما يلي بيان بأقسام الانكشافات لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال (بعد مخصصات محددة) وتفاصيله وفقاً لمحفظه مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 - حسب قطاع الأعمال

		نפט خام								
بنود نقدية	المطالبات على الدول	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	المطالبات على البنوك	الشركات	انكشافات استهلاكية قانونية	الانكشافات للقروض المتأخرة	موجودات أخرى	بنود نقدية	المطالبات على الدول	
شخصي	مالي	تجاري	وغاز	إنشائي	تصنيع	عقار	خدمات أخرى	الإجمالي	الإجمالي	
-	-	-	-	-	-	-	30,966	30,966	30,966	
-	-	-	-	-	-	-	1,049,403	1,049,403	1,049,403	
-	-	-	-	-	-	-	171,872	171,872	171,872	
-	588,630	-	-	-	-	-	-	588,630	-	
5,278	385,831	357,035	34,897	724,076	351,118	-	366,196	2,224,431	366,196	
602,010	442	19,848	-	21,454	2,594	4,147	7,888	658,383	7,888	
21,475	48,651	26,092	-	15,626	1,661	317,175	39,893	470,573	39,893	
131,878	11,858	11,598	-	10,225	2,812	674,342	182,663	1,025,376	182,663	
760,641	1,035,412	414,573	34,897	771,381	358,185	995,664	1,848,881	6,219,634	1,848,881	
نسبة إجمالي الانكشاف	حسب قطاعات الأعمال	12.2%	16.6%	6.7%	0.6%	12.4%	5.8%	16.0%	29.7%	100.0%

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009 - حسب قطاع الأعمال

		نפט خام								
بنود نقدية	المطالبات على الدول	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	المطالبات على البنوك	الشركات	انكشافات استهلاكية قانونية	الانكشافات للقروض المتأخرة	موجودات أخرى	بنود نقدية	المطالبات على الدول	
شخصي	مالي	تجاري	وغاز	إنشائي	تصنيع	عقار	خدمات أخرى	الإجمالي	الإجمالي	
-	-	-	-	-	-	-	29,408	29,408	29,408	
-	-	-	-	-	-	-	1,136,399	1,136,399	1,136,399	
-	28,406	-	-	-	-	-	136,890	165,296	136,890	
-	577,129	-	-	-	-	-	-	577,129	-	
4,116	350,127	299,017	37,991	710,365	328,380	-	386,475	2,116,471	386,475	
599,667	311	19,260	417	20,696	2,683	5,678	6,555	655,267	6,555	
33,991	98,420	13,582	-	46,936	5,521	390,427	81,417	670,294	81,417	
137,255	44,560	26,747	-	9,726	2,884	626,495	214,453	1,062,120	214,453	
775,029	1,098,953	358,606	38,408	787,723	339,468	1,022,600	1,991,597	6,412,384	1,991,597	
نسبة إجمالي الانكشاف	حسب قطاعات الأعمال	12.1%	17.1%	5.6%	0.6%	12.3%	5.3%	15.9%	31.1%	100.0%

باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

الجدول التالي يبين باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) مفصلة وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009.

باقي مدة الاستحقاق		إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010					
إجمالي الانكشاف	أكثر من 3 سنوات	3-1 سنة	6-12 أشهر	3-6 أشهر	3-1 أشهر	لغاية شهر	(بالآلاف دينار كويتي)
30,966	-	-	-	-	-	30,966	بنود نقدية
1,049,403	22,448	117,015	190,043	159,725	187,760	372,412	المطالبات على الدول
171,872	89,230	43,358	39,284	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
588,630	75,463	85,434	54,456	12,281	136,402	224,594	المطالبات على البنوك
2,224,431	791,143	299,327	331,789	157,858	489,465	154,849	المطالبات على الشركات
658,383	533,371	40,850	17,252	9,446	15,851	41,613	انكشافات استهلاكية قانونية
470,573	62,589	21,259	74,341	2,783	946	308,655	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,025,376	278,712	155,248	329,175	49,185	133,542	79,514	موجودات أخرى
6,219,634	1,852,956	762,491	1,036,340	391,278	963,966	1,212,603	
100.0%	29.7%	12.3%	16.7%	6.3%	15.5%	19.5%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب مدة الاستحقاق

باقي مدة الاستحقاق		إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009					
إجمالي الانكشاف	أكثر من 3 سنوات	3-1 سنة	6-12 أشهر	3-6 أشهر	3-1 أشهر	لغاية شهر	(بالآلاف دينار كويتي)
29,408	-	-	-	-	-	29,408	بنود نقدية
1,136,399	99,177	149,504	198,241	108,300	224,442	356,735	المطالبات على الدول
165,296	57,360	70,778	-	37,158	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
577,129	60,391	87,954	79,192	2,391	96,939	250,262	المطالبات على البنوك
2,116,471	488,630	240,607	333,523	173,246	514,118	366,347	المطالبات على الشركات
655,267	545,045	33,274	18,984	8,681	14,426	34,857	انكشافات استهلاكية قانونية
670,294	-	-	-	-	-	670,294	الانكشافات للقروض المتأخرة
1,062,120	303,577	45,449	351,046	94,457	131,104	136,487	موجودات أخرى
6,412,384	1,554,180	627,566	980,986	424,233	981,029	1,844,390	
100.0%	24.2%	9.8%	15.3%	6.6%	15.3%	28.8%	نسبة إجمالي الانكشاف حسب مدة الاستحقاق

القروض والمخصصات التي انخفضت قيمتها

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاع الأعمال:

الجدول التالي يبين شرائح قطاعات الأعمال المقسمة إلى قروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد المستحق) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامّة والإجمالي) كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقاً لشرائح قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2010

المخصصات	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة		الجزء المتأخر	(بالآلاف دينار كويتي)
	نقدية وغير نقدية	عامّة	محددة	الرصيد القائم	(قروض غير منتظمة)		
غطاء							
المخصصة							
المحددة							
45.9%	25,583	7,354	18,229	39,704	21,475		قروض شخصية
63.8%	89,164	3,280	85,884	134,520	48,651		مالية
23.1%	10,775	3,007	7,768	33,570	26,022		تجارية
-	216	216	-	-	-		النفط الخام والغاز
47.3%	15,105	4,804	10,301	21,800	14,781		إنشائية
82.0%	10,093	2,812	7,281	8,883	1,608		تصنيع
6.5%	28,199	6,268	21,931	337,362	315,437		عقارية
-	-	-	-	-	-		حكومية
42.5%	62,743	34,703	28,040	66,011	39,893		أخرى
28.0%	241,878	62,444	179,434	641,850	467,867		الإجمالي

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقاً لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2009

المخصصات	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة		الجزء المتأخر	(بالآلاف دينار كويتي)
	نقدية وغير نقدية	عامّة	محددة	الرصيد القائم	(قروض غير منتظمة)		
غطاء							
المخصصة							
المحددة							
59.1%	42,542	7,684	34,858	59,010	24,165		قروض شخصية
36.0%	58,366	2,946	55,420	153,912	98,507		مالية
54.1%	18,244	2,656	15,588	28,811	13,679		تجارية
100.0%	713	303	410	410	-		النفط الخام والغاز
57.6%	61,630	4,663	56,967	98,916	46,239		إنشائية
67.0%	15,592	2,380	13,212	19,718	6,506		تصنيع
37.2%	237,616	5,752	231,864	623,610	391,891		عقارية
100.0%	1,515	-	1,515	1,515	-		حكومية
50.1%	97,162	15,653	81,509	162,724	83,765		أخرى
42.8%	533,380	42,037	491,343	1,148,626	664,752		الإجمالي

انخفضت القروض غير المنتظمة بمبلغ 506.8 مليون دينار كويتي في 2010، مقارنة بزيادة بمبلغ 666.1 مليون دينار كويتي في 2010 كما في 31 ديسمبر 2009 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 13 و25 من البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال:

في ما يلي شرائح قطاعات الأعمال المقسمة إلى مصروف مخصصات ومشطوبات في 2010:

مخصص مصروفات ومشطوبات خلال 2010 (حسب قطاع الأعمال)

تحميل / (إصدار) مخصصات انخفاض القيمة			
مشطوبات	مجموع المصروفات	مصروفات عامة	مصروفات محددة
20,847	(16,959)	(330)	(16,629)
2,938	30,798	334	30,464
2,716	(7,469)	351	(7,820)
406	(497)	(87)	(410)
92,405	(46,525)	141	(46,666)
102	(5,499)	432	(5,931)
211,861	(209,417)	516	(209,933)
1,590	(1,515)	-	(1,515)
75,884	(34,419)	19,050	(53,469)
408,749	(291,502)	20,407	(311,909)

مخصص مصروفات ومشطوبات خلال 2009 (حسب قطاع الأعمال)

تحميل / (إصدار) مخصصات انخفاض القيمة			
مشطوبات	مجموع المصروفات	مصروفات عامة	مصروفات محددة
33	237	(4,297)	4,534
	20,712	(28,003)	48,715
	11,724	(2,585)	14,309
	152	136	16
	31,417	(6,338)	37,755
	2,575	(2,268)	4,843
	16,238	(5,854)	22,092
	(334)	(425)	91
	56,121	10,020	46,101
33	138,842	(39,614)	178,456

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب المنطقة الجغرافية :

في ما يلي التقسيم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي غير المنتظمة) وغطاء المخصصات المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009.

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2010

غطاء المخصصات المحددة	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)					مخصصات الميزانية العمومية
	الإجمالي	عامة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
28.7%	235,780	61,902	173,878	605,521	437,094	الكويت
15.3%	5,651	95	5,556	36,329	30,773	دول الشرق الأوسط الأخرى
0.0%	3	3	-	-	-	غرب أوروبا
0.0%	70	70	-	-	-	أمريكا وكندا
0.0%	37	37	-	-	-	آسيا والباسفيك
0.0%	337	337	-	-	-	باقي دول العالم
28.0%	241,878	62,444	179,434	641,850	467,867	الإجمالي

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2009

غطاء المخصصات المحددة	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)					مخصصات الميزانية العمومية
	الإجمالي	عامة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
41.4%	453,030	40,935	412,095	995,981	591,355	الكويت
51.4%	78,032	325	77,707	151,104	73,397	دول الشرق الأوسط الأخرى
100.0%	304	278	26	26	-	غرب أوروبا
0.0%	13	13	-	-	-	أمريكا وكندا
0.0%	27	27	-	-	-	آسيا والباسفيك
100.0%	1,974	459	1,515	1,515	-	باقي دول العالم
42.8%	533,380	42,037	491,343	1,148,626	664,752	الإجمالي

الانكشاف لمخاطر الائتمان

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معام التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق الأسلوب القياسي في بازل 2 الخاص بمعامل التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف المخاطر كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009 موضح من خلال محفظة مخاطر الائتمان القياسية كما يلي:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010

الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان				إجمالي الانكشاف للمخاطر			
الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	عقود القمع الأجنبي بعد معامل مخاطر الائتمان	غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممول	ممولة	
30,966	-	-	30,966	30,966	-	30,966	(بالألف دينار كويتي) النقد
1,049,428	25	143,106	906,297	1,049,403	143,106	906,297	المطالبات على الدول
171,872	-	171,872	-	171,872	171,872	-	المطالبات على المؤسسات العامة
473,945	175	165,828	307,942	588,630	280,688	307,942	المطالبات على البنوك
1,812,270	-	427,625	1,384,645	2,224,431	839,786	1,384,645	المطالبات على الشركات
635,377	-	17,137	618,240	658,383	40,143	618,240	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
469,869	-	2,002	467,867	470,573	2,706	467,867	انكشافات القروض المتأخرة
1,016,809	-	84,035	932,774	1,025,376	92,602	932,774	موجودات أخرى
5,660,536	200	1,011,605	4,648,731	6,219,634	1,570,903	4,648,731	الإجمالي

الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2009

الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان				إجمالي الانكشاف للمخاطر			
الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	عقود القمع الأجنبي بعد معامل مخاطر الائتمان	غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممول	ممولة	
29,408	-	-	29,408	29,408	-	29,408	(بالألف دينار كويتي) النقد
1,136,443	44	216,761	919,638	1,136,399	216,761	919,638	المطالبات على الدول
165,296	-	165,296	-	165,296	165,296	-	المطالبات على المؤسسات العامة
483,058	9	171,924	311,125	577,129	266,004	311,125	المطالبات على البنوك
1,747,886	63	433,549	1,314,274	2,116,471	802,197	1,314,274	المطالبات على الشركات
633,474	-	16,062	617,412	655,267	37,855	617,412	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
668,174	-	3,422	664,752	670,294	5,542	664,752	انكشافات القروض المتأخرة
1,041,440	-	135,367	906,073	1,062,120	156,047	906,073	موجودات أخرى
5,905,179	116	1,142,381	4,762,682	6,412,384	1,649,702	4,762,682	الإجمالي

تخفيف مخاطر الائتمان:

حسابات العميل السابقة لدى بنك الخليج وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة إلى البنك.

تتكون الضمانات بشكل رئيسي مما يلي: الأسهم المدرجة في بورصة الكويت والعقارات (الأراضي والمباني) والودائع الثابتة والأرصدة النقدية لدى بنك الخليج والتي يتم حجزها ورهنها قانوناً لصالح البنك والكفالات البنكية المباشرة والصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة. وفي بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية الجيدة للمساعدة على ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / كفالات الشركات لا تشكل أساليب تخفيف مخاطر ائتمان مؤهلة لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي في بازل 2.

تشمل الإجراءات الائتمانية للبنك الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات ويساندها نسب أخرى إضافية. عندما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسبة غطاء الضمان المحددة مبدئياً وإذا وصل إلى النسبة العليا فإن العميل يلتزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان المطلوبة. يتم تقييم الضمانات العقارية سنوياً من قبل مئني عقارات مستقلين (ويتم أخذ التقييم الأقل من بين الاثنين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يومياً باستخدام أسعار البورصة المتداولة.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة عادة ولكن يتم تخفيف مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط تحويل الراتب والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما تكون وزارة حكومية) دفع رواتب العملاء مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. كما أن الضمانات أو الضمانات الإضافية التي تكون عادة على هيئة ودائع عملاء محجوزة لدى بنك الخليج وتحويل مكافأة نهاية الخدمة أو الضمان الشخصي فيتم الحصول عليها في حالات نادرة عندما يتم منح القروض إلى العملاء دون طلب تحويل الراتب على البنك.

وفقاً لأسلوب بازل 2 القياسي بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان لتخفيض المبلغ المرجح بأوزان المخاطر لاكتشاف مخاطر الائتمان وذلك لأغراض كفاية رأس المال. وقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى البنوك في الكويت لاستخدام الأساليب الشاملة لتخفيف مخاطر الائتمان بحيث يتم تخفيض إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال بالقيمة المحددة للضمان. وقد قام بنك الكويت المركزي بوضع ثلاثة أنواع من أساليب تخفيف مخاطر الائتمان: الضمانات المالية المؤهلة (مثل الودائع النقدية والأسهم المدرجة في بورصة معتمدة) وترتيبات خصم بنود الميزانية العمومية القابلة للتطبيق قانوناً للقروض والودائع والضمانات غير المشروطة وغير القابلة للإلغاء. خلال 2008، قام بنك الكويت المركزي بتخفيف شروط الضمانات بما يسمح لنسبة 50% من ضمانات العقارات بأن تكون مؤهلة للمقاصة مقابل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان، في حالة تقييمها من قبل اثنين من المقيمين المستقلين.

اعتباراً من يونيو 2008، قام بنك الكويت المركزي بمراجعة شروط كفاية رأس المال الخاصة ببازل 2 حيث قام بموجب ذلك بزيادة وزن المخاطر على القروض الاستهلاكية والمقسمة (الإسكان) والأرصدة المدينة لبطاقات الائتمان من 75% إلى 100% وتطبيق أوزان المخاطر على 150% من تسهيلات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك لتمويل أنشطة العقارات وشراء الأوراق المالية.

يقوم بنك الخليج بتوظيف سلسلة من السياسات والإجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان. ويسعى البنك للحصول على غطاء الضمانات الإضافية وتحويل عوائد العقود ونماذج الحماية الأخرى لضمان القروض وتخفيف مخاطر الائتمان كلما أمكن. وتشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات المعاوضة المطبقة قانوناً بالنسبة للقروض والودائع مما يمكن البنك من تجميع مختلف

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الناتجة :

يبين الجدول التالي الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 و 31 ديسمبر 2009. وقد تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مصنفة وغير مصنفة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2010،

الموجودات المرجحة بالمخاطر		الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان				
الإجمالي	غير مقيمة	مقيمة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان
				كفالات مؤهلة	ضمانات مؤهلة	
-	-	-	30,966	-	-	30,966
6,173	-	6,173	1,049,428	-	-	1,049,428
34,374	34,374	-	171,872	-	-	171,872
154,947	10,418	144,529	473,336	-	609	473,945
1,127,223	1,127,223	-	1,127,223	10,342	674,705	1,812,270
572,946	572,946	-	576,633	70	58,674	635,377
223,856	223,856	-	224,399	190	245,280	469,869
458,660	458,660	-	365,269	-	651,540	1,016,809
2,578,179	2,427,477	150,702	4,019,126	10,602	1,630,808	5,660,536

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2009

الموجودات المرجحة بالمخاطر		الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان				
الإجمالي	غير مقيمة	مقيمة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان		الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان
				كفالات مؤهلة	ضمانات مؤهلة	
-	-	-	29,408	-	-	29,408
14,914	-	14,914	1,136,443	-	-	1,136,443
33,059	33,059	-	165,296	-	-	165,296
144,805	531	144,274	482,175	-	883	483,058
1,112,361	1,112,361	-	1,112,361	9,828	625,697	1,747,886
574,000	574,000	-	577,712	243	55,519	633,474
379,534	379,534	-	402,453	-	265,721	668,174
648,415	648,415	-	504,757	-	536,683	1,041,440
2,907,088	2,747,900	159,188	4,410,605	10,071	1,484,503	5,905,179

إن معظم مخففات مخاطر الائتمان على هيئة ضمانات مالية مؤهلة وتتكون بشكل رئيسي من أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية.

محفظـة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مبلغ معقول من مراكز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك ومبلغ محدود من التداول في السوق النقدي.

يستخدم بنك الخليج الأسلوب القياسي بتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ولا يستخدم البنك قيمة التداول المعرضة للخطر أو أسلوب النماذج الداخلية لتقييم ومراقبة الانكشاف لمخاطر السوق حيث أن محفظة تداول البنك ومراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر محدودة.

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2010 و31 ديسمبر 2009:

(بالآلف دينار كويتي)		
31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2010	مخاطر السوق
1,406	163	مخاطر مركز أسعار الفائدة
134	10,097	مخاطر تحويل العملات الأجنبية
1,540	10,260	متطلبات إجمالي رأس المال لمخاطر السوق
12,828	85,466	الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق

كان إجمالي تكلفة رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق والبالغ 10,260 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 مساوياً للموجودات المرجحة بمخاطر السوق المرجحة بالمخاطر والبالغة 85.5 مليون دينار كويتي. وقد ارتفعت الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 72.6 مليون دينار كويتي أقل مما كانت عليه في ديسمبر 2009.

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة العمل في بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: التداول والمبيعات - الخدمات المصرفية التجارية - الخدمات المصرفية الاستهلاكية. يتم استخدام أسلوب أسعار تحويل الأموال الداخلية في البنك لتخصيص إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين الثلاثة أنشطة. تعتبر الإدارة العليا مسئولة عن وضع سياسة البنك والتي يقوم مجلس الإدارة بالموافقة عليها.

تبين الجدول التالية تفاصيل رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2010:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2010

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات	معامل بيتا	(بالآلاف دينار كويتي)
4,868	27,042	18%	التداول والمبيعات
10,372	69,147	15%	الخدمات المصرفية التجارية
5,159	42,994	12%	الخدمات المصرفية الاستهلاكية
20,399	139,183		الإجمالي
169,924			الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2009

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	متوسط إجمالي الدخل لثلاث سنوات	معامل بيتا	(بالآلاف دينار كويتي)
5,717	31,760	18%	التداول والمبيعات
10,045	66,968	15%	الخدمات المصرفية التجارية
5,695	47,460	12%	الخدمات المصرفية الاستهلاكية
21,457	146,188		الإجمالي
178,739			الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل

وفقاً لتعليمات بازل 2 فإن إجمالي الدخل يشمل صافي إيرادات الفوائد والإيرادات التي تحمل فوائد ولكن لا يشمل الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في الدفتر المصرفي. إن إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل والبالغ 20.4 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 كان مساوياً للانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل بمبلغ 169.9 مليون دينار كويتي.

مخاطر التعامل الأسهم في الدفاتر المصرفية

إن بنك الخليج لا يتداول في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في أوراق مالية للبنك في السجلات المصرفية (وهذا يعني غير متداولة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية «متاحة للبيع». وهذا يعني أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة حدوث تغييرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. إن القيمة العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار آخر أوامر شراء أو باستخدام سعر الفائدة المتداول في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة تقديرات هامة. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المتبادلة والوحدات الاستثمارية والوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها كما في 31 ديسمبر 2010 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتداعيات رأس المال الرقابي. كما يبين الجدول أيضاً ربح تحقق بيان الدخل من الاستبعادات في 2010.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخصة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2010

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم خاصة	أسهم عامة	(بالألف دينار كويتي)
92,218	85,565	6,653	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
17,318	13,733	3,585	أرباح غير محققة في رأس المال
-	-	-	أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة
			تفاصيل رأس المال الرقابي
7,793	6,180	1,613	أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)
9,923	9,361	562	متطلبات رأس المال الرقابي
			تفاصيل بيان الدخل
21,639	-	-	إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخصة في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2009

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم خاصة	أسهم عامة	(بالألف دينار كويتي)
142,646	131,928	10,718	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
35,517	29,155	6,362	أرباح غير محققة في رأس المال
-	-	-	أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة
			تفاصيل رأس المال الرقابي
15,983	13,120	2,863	أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)
14,773	13,907	866	متطلبات رأس المال الرقابي
			تفاصيل بيان الدخل
10,885	10,885	-	إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيراد الفوائد المستقبلية بالتقلبات في أسعار الفائدة، ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (غير المتداولة) في إدارة حساسية صافي إيراد الفائدة للبنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن حساسية صافي إيراد الفوائد تجاه التقلبات في أسعار الفائدة مبيّنة في إيضاح 25 (ب) من البيانات المالية.